

قضية

تصيّبت مجلس شورى الدولة هيئة إشرافه على الاموال المأقفة تلبية للمراجعة التي عُقدت امامه لت يكون في حاك حصوله إلا تديبرا طبيعيا لما يمكن السلطة القضائية ان تقوم به حفاظا على الانتظام الدستوري والمالي العام للدولة. خصوصا بعدما ثبت المجلس الدستوري في قراره الأخير عدم احقية السلطة بإضافة الاموال المأقفة وجبايتها منذ عام 2006. لعدم وجود صك تشريعي (قانون موازنة) يجيز لها الجباية والإنصاف. إذا السلطة السياسية هي بحكم المستولية على اموال اللبنانيين. وكونه الضارب التي دفعوها منذ عام 2006 وحتى اليوم، هي غير دستورية وغير قانونية. ولهم الحق باستردادها والكف عن تاديبتها. الرهان الاكبر هو على استقلالية القضاء الإداري. فالمخاوف من ردّ المراجعة قائمة وكبيرة. اسوة برّد مجلس الشورى. مراجعة مماثلة. لحماية المال العام. قدمها المستدعون أنفسهم في العام 2014

# دعوى قضائية لكف يد السلطة عن المال العام

إمام مجلس الشورى عام 2014، لكّنه لرأي مفوض الحكومة. حيثما أشار المستدعون في مراجعتهم إلى ما أكده قرار المجلس الدستوري الأخير، وهو أن «تصرف السلطة السياسية بالمال العام، جباية وإنفاقا، منذ 2006/2/1 (تاريخ انتهاء دستورية وصلاحيّة قانون موازنة عام 2005) وحتى اليوم، هو غير شرعي وغير دستوري».

## المواطن شريك في المحاسبة

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده حركة مواطنون ومواطنات في دولة وجمعية المفكرة القانونية، أمس. لإعلان المراجعة المقدّمة أمام مجلس شورى الدولة. لطلب اتخاذ تدبير ضروري ومؤقت بتعيين هيئة إشراف على الأموال العامة، يقول الحماسي نزار صاغية إن هذه المبادرة تضع كلّ المعنيين أمام مسؤولياتهم. بدءاً من السلطة السياسية (التشريعيّة والتنفيذيّة) الملزّمة باحترام الدستور، مروراً بالسلطة القضائية لاء. دورها بمحاسبة السلطتين التشريعيّة والقضائية. وصولاً إلى المواطنين لتحصين النظام العام، وخصوصاً عندما تتقاعس السلطات عن ذلك. ويشير صاغية إلى أن هذه المبادرة «تكزس صفة المواطن لإعادة الانتظام العامّ إلى الدولة بدل أن ينف موقف المتفرّج في صراع السلطات. كما تقرّ بمصلحة التي أكد عليها المجلس الدستوري في قراره الأخير. وتتصدّى لمسعى سلطوي للاتفاق على قرار المجلس الدستوري وإصدار قانون الموازنة دون قطع حساب بحجة الضرورة القصوى لحماية الخزينة العامة» في حين تستنضخ مجلس شورى الدولة للحاق بالمجلس الدستوري وتكريس تفاعل جدي بين الحراك الحقوقي والسياسي القائم والقضاء».



كل عمليّات جباية الضرائب منذ 12 عاماً وحتى اليوم هي غير قانونية وغير دستورية (هيلم الموسوي)

واعفاء كلّ المسؤولين عن سلب الأموال العامة وهدرها والتفريط بها، طوال السنوات السابقة، من أي ملاحقة قانونية.

## مخالفات دستورية مزمنة

تستند المراجعة المقدّمة أمام مجلس الشورى إلى «إمعان السلطة السياسية بحرق الدستور عبر امتناعها عن إقرار موازنة عامة للدولة وإنجاز حساباتها المائتة منذ أكثر من 12 عاماً». وهي مخالفات دستورية وثّقها أيضاً المجلس الدستوري في قراره رقم 2017/5 الصادر بتاريخ 2017/9/22. حين أكد «الزميّة إقرار موازنة عامة سنويّة تجيز الجباية والإنفاق، فضلاً عن إنجاز قطع حساب سنوي».

لكن في الواقع، امتنعت السلطة التنفيذية عن إرسال مشاريع الموازات إلى مجلس النواب منذ عام 2010، واستمرّت رغم ذلك في جباية الضرائب وفي صرف الأموال العامة من دون أي إجازة تشريعيّة. وكذلك تقاعس مجلس النواب منذ عام 2005 عن مناقشة مشاريع الموازات التي كانت ترسل إليه حتى عام 2009، وعن إقرار قطع ينف موقف المتفرّج في صراع السلطات. كما تقرّ بمصلحة التي أكد عليها المجلس الدستوري في قراره الأخير. وتتصدّى لمسعى سلطوي للاتفاق على قرار المجلس الدستوري وإصدار قانون الموازنة دون قطع حساب بحجة الضرورة القصوى لحماية الخزينة العامة» وتكريس تفاعل جدي بين الحراك الحقوقي والسياسي القائم والقضاء».

من قانون إنشائه والمادة 52 من نظامه الداخلي، وهو ما تستعرضه المراجعة المقدّمة. وتضيف إليه ما تنص عليه أحكام المادة 66 من نظام مجلس الشورى التي تجيز لرئيس المجلس، بوصفه قاضي الأمور المستعجلة الإداري، أن يتخذ كل التدابير الضرورية الممكنة والمؤقّته والاحتياطية التي من شأنها حفظ الحقوق ومنع الأضرار. لتطلب من السلطة القضائية أن «تتخذ تدبيراً مؤقّتا للحدّ من تصرف السلطة غير القانوني وغير الدستوري بالمال العام، والمحافظة على هذه الأموال العامة في ظل غياب دستورية جبايتها وصرّفها. لمنع تقادم الضرر على المكلفين تاديبة الضريبة»، وذلك من خلال «تعيين هيئة خاصّة، بمنح صدور مرسوم تعيينهم في ملك وزارة للإشراف والرقابة المسبقة على جباية الأموال العامة وإنفاقها، على أن تستمرّ في تادية مهامها، إلى أن تضع السلطان التشريعيّة والتنفيذيّة حدا لخرق الدستور. وتستمرّ منذ أكثر من 12 عاماً، عبر إقرار موازنة تبقى صالحة للسنة التي أقرت من أجلها وشهر كانون الثاني من السنة التالية على أبعد حدّ، وتشر هذه الموازنة وبدء صلاحيتها للإجازة بالجباية والإنفاق، فقط بعد إقرار مجلس النواب للحسابات النهائية للسنة السابقة».

في 17 تموز الماضي، الحق 2170 أسناداً ثانوية لمتابعة دورة كفاءة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية بصفة مترمّين. بعد 6 أشهر من صدور مرسوم تعيينهم في ملك وزارة التربية. الرقم 89 بتاريخ الأول من شباط 2017. بعد 3 أشهر من إلحاقهم بكلية التربية. لم يتقاضوا الأستاذة فليسا واحداً من رواتبهم المقررة كمترمّين، ويحرمون من الدرجات الست التي كرسّت لأستاذة التعليم الثانوي الرسمي الموجودين في المللك، حقاً قانونياً وفقاً للقانون الجديد لسلسلة الترب والرواتب الرقم 46. أمس. نغذ المترمون إضراباً تحذيرياً، فقاطعو الدروس في كلية التربية واستمروا في التعليم في الثانويات الرسمية. وترافق ذلك مع اعتصام

تقرير

# انتخابات LAU: التصويت الإلكتروني يكسر الاصطفاف

تقاسمت القوى الحزبية مقاعد المجلس الطلابي في حرق بيروت وجبيل. لا احداً كتسح احداً كما هو متوقع بفعل النظام الانتخابي. ففي بيروت فاز تحالف حزب الله وحركة امل والأشراكبي والقومي والنيار الوطني الحزب بـ 7 مقاعد من اصل 15 مقعداً وتحالف القوات ونيار المستقبل بـ 6 مقاعد. إضافة إلى مقعد واحد للطاشاف الذي خاض الانتخابات منفرداً ومقعد آخر للمستقلين

## ماتت الحاج

أمس، لا شيء داخل حرم الجامعة اللبنانية الأميركية يدل على أن انتخابات طلابية كانت تحصل هنا، فلا لوائح صغيرة ولا شعارات ولا الوان حزبية، ولا جو حماسي بين القوى الحزبية المتخافسة، بل أكثر تطلب إدارة الجامعة من جميع الطلاب الخروج من الحرم لحظة فرّز الأصوات، أي عند الرابعة من بعد الظهر، في محاولة لقطع الطريق على أي تشنج قد يطرا مع إعلان النتائج. وبينما يتابع الناخبون محاضراتهم وامتحاناتهم كالمعتاد، ينتج نظام التصويت الإلكتروني في فرض هدوء غير مالوف في استحقاق كهذا، فيما يكسر «صوت واحد لمرشح واحد» (one student one vote) الاصطفاف وينزع وصمة اللوائح التي تصب في اتجاه واحد ويحول دون أن يكسج لكن النظام الذي تسجّل معظم القوى

تقرير

# متمرّنو الثانوي في كلية التربية: ادفعوا النار واتبنا!

## ماتت الحاج

أمام وزارة التربية. ومن المقرر أن يعود المتحصّنون إلى الإضراب الاثنين ما لم تحل مشكلتهم. لا يفهم الأستاذة لماذا انتظروا 6 أشهر، نفذوا خلالها سلسلة اعتصامات ونظواهر تخللها قطع طرقات من أجل الالتحاق بالكلية، وكماتت الحجة التي ساقها المسؤولون في حينها عدم تأمين الاعتمادات، إذا كانت عمادة الكلية ومسؤولو الإعداد يعزّون اليوم تاخير تسديد الرواتب إلى الأسباب نفسها، أي إلى غياب الاعتمادات والتأخير اللوجستي في إنجاز جدول نفسخ الأستاذة معاناتهم. إذ إنّ قسماً كبيراً منهم ياتون من المحافظات إلى بيروت 3 أيام في الأسبوع على الأقل لخماية دورة الفعّاءة، وما يرتب ذلك من مصاريف للتعلّق، في حين أن راتبهم، إنْ نالوه، وهذا لم يحصل حتى الآن، فإنه لا يتجاوز 860 ألف ليرة

ورفع نسبة الاقتراع بشكل عام، فقد بلغت المشاركة في العام الماضي 74%، فيما لم تبلغ في أعلى مستوياتها في السنوات التي سبقت ذلك الـ 50%، ما يعني أن نظام التصويت يشجع الطلاب على الإقبال على الاستحقاق. مسؤول مكتب المعلوماتية الذي يدير عملية الاقتراع، كميل أبو نصر، يؤكّد أن هناك أنظمة حماية تجعل التسلل بحسب توزيعهم على الكليات والقوى الحزبية:

## حجم الطلاب المستقلين يكر عاماً بعد عام

خرج الطلاب من حرم الجامعة لحظة فرّز النتائج منعا لأي تشنج (الأخبار) كلية إدارة الأعمال (60 وحدة تعليمية وما فوق؛ على الشال 150 صوتاً، حزب قومي، وإثيل أبو عمار 150 صوتاً، الحزب الإشتراكي) ونسب غنام (134 صوتاً، حزب القوات). وكان مرشحون قد فازوا بالتركيّة في كل من كلية الآداب والعلوم (60 وحدة تعليمية وما دون): عمر دوغان (تبار المستقبل)، أنطوان اسكندر (التبار الوطني حز) وأحمد قصار (حزب الله)، وفي كلية إدارة الأعمال (60 وحدة تعليمية وما دون) فاز بالتركيّة كل من زينة حمادة (حركة أمل)، محمد موصلي (تبار المستقبل) وجوني سليمانتي (تبار المستقبل). أما في جبيل، فقد فاز كل من الطلاب التالية أسماؤهم: هادي مسرة، وكريستا الحويك وأوبرة ماريّا ناصيف (كلية هندسة العمارة والتصميم)، إيليو جونيور فغالي ورومانوس فيكل وإميل فيكل (كلية الآداب والعلوم)، فالإيا سماحة وجاد سلمون وإيلي فريجبي (كلية إدارة الأعمال). غي مراد، وليا عبد الأحد واسامة عطار (كلية الهندسة)، غالب اسماعيل وغايل مطر وريتا هلال (كلية الصيدلة).



علمت «الأخبار» عن رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي نزيه جباوي أن الرابطة في صدد الطلب من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل إبداء رأيها في هذا المحار. جباوي قال إن الأمور تسير نحو الحلحلة، وقد أبلغنا ذلك الأستاذة المخمرّين، إذ إن الأمر لا يعود كونه روتيناً إدارياً وسيعالج نهاية الشهر الجاري.

من جهة، أعلن التبار النقابي المستقل دعمه لإضراب الأستاذة، مشيراً إلى أنّ ما يتعرّضون له هو تحدّ سافر على حقوقهم ولامتهم. فهؤلاء يعيّنون إلى المحسومات القاعدية وضريبة الدخل، بدلاً من مليون و 875 ألف ليرة، إذا ما أضيفت الدرجات الست. وفي موضوع الدرجات، ثمة أربان على سلمه وهي: حقهم بالدرجة 15 على سلم الخدمة الجديدة، بضاف بقول بعدم استفادتهم كأستاذة متمرّنين مدرّجين منها، وراي كل يوم عمل، وقهم بالاستفادة من قناتونتي ثان يؤيد استفادتهم. وقد